العدد 3928 - السنة الثالثة عشرة
الأربعاء 11 شعبان 1442 - الموافق 24 مارس 2021
Wednesday 24 March 2021 - No.3928 - 13 th Year

رئيس الوزراء اليمني: المبادرة السعودية كشفت الحوثي وداعميه

وزير الخارجية السعودي : المملكة ملتزمة بدورها الإنساني في التخفيف من معاناة الشعب اليمني

«وكـالات» : أعلنت المملكة العربية السعودية، عن مبادرة لإنهاء الأزمة اليمنية تشمل وقف إطلاق النار في اليمن تحت إشراف الأمم المتحدة.

وقال الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله، وزير الخارجية السعودي، في مؤتمر صحفي، الإثنين، إن المبادرة تأتي تأكيداً من حرص السعودية «على أمن واستقرار اليمن والمنطقة والدعم الجاد والعملي للسلام وإنهاء الأزمة اليمنية، ورفع المعاناة الانسانية للشعب اليمني الشقيق وتأكيداً لدعمها للجهود السياسية للتوصل الى حل سياسي شامل بين الاطراف اليمنية في مشاورات بييل وجنيف والكويت وستكهولم»

وأوضح أن المبادرة تتضمن «تخفيف حصار ميناء الحديدة وإيداع الضرائب من الميناء في حساب مصرفي مشترك بالبنك المركزي»، كما «ستسمح بإعادة فتح مطار صنعاء لعدد محدد من الوجهات الإقليمية والدولية المباشرة».

كما تتضمن المبادرة وفق الأمير فيصل «إطلاق المشاورات بين الاطراف اليمنية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية برعاية الأمم المتحدة بناء على مرجعيات قرار مجلس الأمن الدولي 2216، والمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني الشامل».

وطالب وزير الخارجية السعودية الحكومة اليمنية والحوثيين بالقبول بالمبادرة، التي تمنح «الحوثيين الفرصة لتحكيم العقل ووقف نزيف الدم اليمني ومعالجة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب اليمني الشقيق وأن يكونوا شركاء في تحقيق السلام وأن يعلوا مصالح الشعب اليمني الكريم وحقه في سيادة واستقلال وطنه على اطماع النظام الإيراني في اليمن والمنطقة».

الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله وزير الخارجية السعودي

وأكد الأمير فيصل بن فرحان حق السعودية بالدفاع الكامل عن أراضيها ومواطنيها والمقيمين من الهجمات المنهجة التي تقوم بها المليشيات الحوثية المدعومة من إيران ضد الأعيان المدنية، والمنشآت الحيوية التي لا تستهدف المقدرات الوطنية للمملكة فحسب، وإنما تستهدف عصب الاقتصاد العالمي وامداداته.

وعبر الأمير الفيصل عن رفض بلاده التام للتدخلات الإيرانية في المنطقة واليمن، مشيرا إلى أنها السبب في إطالة أمد الأزمة من خلال تهريب الصواريخ والأسلحة ومد الميليشيات بالخبراء.

كما أكد استمرار دعم التحالف للشعب اليمني والحكومة الشرعية، مؤكداً التزام السعودية بدورها الإنساني في التخفيف من معاناة الشعب اليمني.

من جهته أكد رئيس الوزراء اليمني معين عبد الملك أن المبادرة السعودية تضع الميليشيات الحوثية الانقلابية وداعميها في طهران في مواجهة الشعب اليمني، والمجتمع الدولي، وكشفت من يرفض جهود السلام ويصر على استمرار الحرب.

وقال عبد الملك لصحيفة «الشرق الأوسط» الثلاثاء، إن «الحكومة لن تكون عائقاً أمام أي جهود حقيقية وجادة للمضي نحو السلام المستدام الذي ينشده أبناء الشعب اليمني، هذه المبادرة تضع ميليشيا الحوثي الانقلابية وداعميها في طهران أمام مواجهة حقيقية مع الشعب اليمني والمجتمع الدولي لكشف من يرفض كل جهود السلام ويصر على استمرار الحرب».

وتابع «السلام هدفنا وغايتنا ولطالما ناشدناه دائماً وكررنا أكثر من مرة أهمية توفير الشروط الموضوعية لتحقيقه، ومع ذلك فإن الحكومة ملتزمة بالتعاطي الإيجابي مع كل جهود ومبادرات السلام وستقدم التنازلات انطلاقاً من مسؤوليتها الأخلاقية والوطنية تجاه الشعب اليمني».

من جانبها أعربت دولة قطر ترحيبها بكافة المبادرات الرامية لإنهاء مأساة الشعب اليمني وذلك بعد إعلان السعودية الإثنين، عن مبادرة لإنهاء الأزمة في اليمن.

جاء ذلك في بيان أصدرته وزارة الخارجية القطرية، بحسب وكالة الأنباء القطرية (قنا).

وقال البيان: «دولة قطر تعلن ترحيبها بكافة المبادرات والجهود الهادفة لإنهاء الحرب في اليمن ووضع حدّ للمأساة التي يعيشها الشعب اليمني الشقيق، وذلك بعد إعلان المملكة العربية السعودية الشقيقة مبادرتها الهادفة إلى إنهاء الأزمة اليمنية والتوصل إلى حل سياسي شامل».

من جانب آخر أعلنت الحكومة الأردنية، الإثنين، دعمها الكامل للمبادرة التي أعلنتها المملكة العربية السعودية لإنهاء الحرب في اليمن.

وقال وزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي على موقع تويتر «نؤكد دعمنا الكامل للمبادرة التي أعلنتها السعودية الشقيقة طرحاً متكاملاً منسجماً مع قرارات الشرعية الدولية للتوصل لاتفاق سياسي شامل ينهي الأزمة اليمنية، ويحمي اليمن الشقيق، ويوقف معاناة شعبه العزيز ويعزز الأمن والاستقرار الإقليميين».

وفي وقت سابق، أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله، عن مبادرة لإنهاء الأزمة اليمنية تشمل وقف إطلاق النار في اليمن تحت إشراف الأمم المتحدة.

تونس: كندا تمدد تجميد أموال بن علي

الرئيس الراحل زين العابدين بن علي

تونس – «وكـالات» : قالت وزيرة العدل بالنيابة في تونس حسناء بن سليمان، إن السلطات القضائية في كندا قررت التمديد في آجال تجميد أصول تعود للرئيس الراحل زين العابدين بن علي ومقربين منه لمدة خمس سنوات.

وقالت الوزيرة في جلسة عامة في البرلمان إن قرار التجميد يأتي بعد إنابة قضائية دولية توجهت بها وزارة العدل التونسية.

وأضافت بن سليمان أن الوزارة «ستواصل استغلال فترة التمديد من أجل استرجاع الأموال المجمدة في إطار التعاون القضائي الدولي».

وحتى الآن فشلت تونس في استعادة الجزء الأكبر من المبالغ المهربة من قبل النظام السابق قبل ثورة 2011 بسبب تعقيدات قانونية وعدم صدور أحكام نهائية من محاكمها ضد مهربي الأموال، عدى بعض المبالغ الزهيدة.

وقالت حسناء بن سليمان: «بفضل الإنابات القضائية الدولية تم تحديد بعض العقارات والأموال الموجودة في عدد من الدول كما تم الحصول على معلومات أفضت إلى تسليم أوراق ملفات ووسائل إثبات مكنت من الكشف عن العديد من الأصول».

ولا توجد أرقام دقيقة عن إجمالي حجم الأموال المهربة من عائلة بن علي وأقاربه إلى الخارج ولكن البنك الدولي أشار في 2014 إلى تقديرات تتراوح بين 10 و14 مليار دولار.

كما أعلنت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في تونس، تجميد أموال وأصول 43 شخصاً مرتبطين بالإرهاب.

وباتت القائمة المعلنة من قبل اللجنة والمنشورة على موقعها الإلكتروني، تضم 129 اسماً مشمولاً بقرار التجميد من بينهم شخص إيطالي الجنسية.

وتشمل القائمة العشرات من العناصر الإرهابية المتورطة بشكل مباشر في هجمات إرهابية في تونس، أو شاركوا في القتال في الخارج، أو من تورطوا في إدخال أسلحة إلى تونس والتعاون مع جماعات متشددة.

وشملت قرارات سابقة بالتجميد تنظيم جند الخلافة المتشدد الذي يقف وراء العديد من العمليات الإرهابية في البلاد، بالإضافة إلى مدرسة قرآنية في مدينة الرقاب بولاية سيدي بوزيد، كان جرى الكشف عام 2019 عن انتهاكات جنسية ضد أطفال بداخلها واعتمادها مناهج تدريس متطرفة.

وقالت اللجنة إن عنصرين تكفيريين التحقا بالجمعية عام 2012 لقيا حتفهما في الخارج.

وتأسست اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب عبر قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال لعام 2015 بهدف قطع التمويل عن الجماعات المتشددة.

الجيش السوداني يحبط تهريب أسلحة إلى ميليشيات إثيوبية

جنود سودانيون يستعرضون أسلحة مضبوطة

الخرطوم – «وكالات» : أوقف الجيش السوداني عصابة تهرب السلاح إلى الميليشيات الإثيوبية التي تستخدمه في ترويع المزارعين والرعاة السودانيين في منطقة الفشقة الحدودية.

ونقل موقع «سودان تربيون» عن مصادر عسكرية موثوقة، أن «استخبارات الفرقة الثانية مشاة بولاية القضارف نجحت في توقيف عصابة تعمل في تجارة الأسلحة والذخائر».

وأضافت المصادر أن «الأسلحة والذخائر كانت في طريقها إلى الميليشيات الإثيوبية التي تستخدمها في نهب وترويع المزارعين والرعاة السودانيين».

بلينكن والدبيبة يؤكدان ضرورة تنفيذ وقف إطلاق النار

وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن

«وكـالات» : قالت وزارة الخارجية الأمريكية إن وزير الخارجية أنتوني بلينكن ورئيس الوزراء الليبي عبد الحميد الدبيبة أكدا في اتصال هاتفي الإثنين، ضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة واتخاذ إجراءات أخرى لإنهاء الصراع الليبي.

أضافت الوزارة في بيان أن المسؤولين «أكدا أيضاً الحاجة للتطبيق الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 أكتوبر 2020 بما في ذلك إخراج كل القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا دون تأخير».

عون فوجئ بتصريحات الحريري

بوريل: الوضع في لبنان كارثي

مظاهرات في لبنان ضد الأوضاع الاقتصادية

«وكـالات» : قال متحدث باسم الرئاسة اللبنانية، إن الرئيس ميشال عون «فوجئ» بتصريحات رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري، ونفى أن يكون عون قد أصر على «الثلث المعطل» في الحكومة الجديدة.

وقال المتحدث في بيان: «كل كلام ورد على لسان رئيس الحكومة المكلف حول أن رئيس الجمهورية لا يشكل حكومة بل يصدر، هو كلام مخالف للميثاق والدستور وغير مقبول، ذلك أن توقيعه لإصدار مرسوم التأليف هو إنشائي وليس إعلانياً، وإلا انتفى الاتفاق وزالت التشاركية التي هي في صلب نظامنا الدستوري».

وأضاف «أما الثلث المعطل، فلم يرد يوماً على لسان الرئيس».

جاء ذلك بعد اجتماع بين عون والحريري أخفقا خلاله في كسر جمود سياسي قائم منذ شهور.

من جهة أخرى قال الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، إن الوضع في لبنان «كارثي»، مؤكداً أن البلاد تسير نحو الانهيار الاقتصادي والمالي بسبب عجز الطبقة السياسية عن الاتفاق.

وتطرق بوريل إلى الوضع اللبناني، في مؤتمر صحافي أمس الأول الإثنين في بروكسل بعد اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وفق ما نقلت وكالة أكي الإيطالية.

وأطلق وزير الخارجية الفرنسي إيف لودريان، النقاش حول لبنان في اجتماع أمس الإثنين، وطلب من إدارة العلاقات الخارجية التفكير في إجراءات للضغط السياسي لمنع انهيار الوضع في البلاد.

وطالب بوريل الأحزاب السياسية اللبنانية بتنحية الخلافات جانباً، والتوقف عن المهاترات، والتوجه نحو اتفاق سياسي يسمح للبلاد بالنهوض في وجه التحديات التي تواجهها.

من ناحية أخرى اشتدت الأزمة المالية في لبنان أمس الأول الإثنين، بعدما أظهر رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري علناً خلافه مع الرئيس ميشال عون قائلاً إن الرئيس يريد فرض هيمنته على مجلس الوزراء ومنح حلفائه السياسيين أغلبية مقررة في الحكومة، وهو ما يسمى الثلث المعطل أي الثلث زائد واحد.

فبعد 18 اجتماعاً مع الرئيس لتشكيل حكومة جديدة وصف الحريري مطالب عون بـ «غير مقبولة»، ليبدد إعلان الحريري الذي بثه التلفزيون الآمال في إنهاء 5 أشهر من الجمود السياسي بين الرجلين ووقف الانهيار المالي للبلاد.

وقال مصدر مسؤول طالباً حجب هويته لحساسية الموضوع «هذه كارثة للبلاد، كنا نتشبث بخيط رفيع لكننا الآن نتجه نحو انهيار كامل».

واستقالت حكومة رئيس الوزراء حسان دياب بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس الماضي، الذي تسبب في تدمير مساحات كبيرة من العاصمة ومقتل 200 شخص وإصابة الآلاف وتشريد 300 ألف شخص.

وأدى الانفجار الضخم إلى تسريع الانهيار الاقتصادي للبلاد المحاصرة بديون هائلة، بينما يرفض المانحون الأجانب إنقاذ لبنان إذا لم تشكل حكومة اختصاصيين أكفاء ملتزمين بالإصلاح.

وقال الحريري، إن عون أرسل له بالأمس «لائحة تتضمن تشكيلة ثانية من عنده فيها توزيع للحقائب على الطوائف والأحزاب، مع رسالة يقول لي فيها إنه من المستحسن أن أملأها»، وأردف «تتضمن الورقة الثلث المعطل لفريقه السياسي بـ 18 وزيراً بـ20 و 22 وطلب مني فخامته أن أطرح أسماء للحقائب حسب التوزيعة الطائفية والحزبية التي هو محضرها».

وأضاف الحريري «بكل شفافية، سأقول لكم ما قلته له اليوم. أولاً إنها غير مقبولة لأن الرئيس المكلف ليس عمله أن يقوم بتعبئة أوراق من قبل أحد، ولا عمل رئيس الجمهورية أن يشكل حكومة، وثانياً، لأن دستورنا يقول بوضوح إن الرئيس المكلف يشكل الحكومة ويضع الأسماء، ويتناقش بتشكيلته مع فخامة الرئيس».

وفي بيان قرأه المتحدث باسم الرئاسة قال عون إنه «فوجئ» بتصريحات الحريري وأن اقتراحه للحريري لم يشمل الثُلث المعطل.

وقال محمد الحاج علي من مركز كارنيغي للشرق الأوسط: «من المؤكد أن المأزق الحالي والتوقعات القاتمة ستؤثر على سعر الصرف، ما يجعل من الصعب على العامل العادي أن يعيش دون مساعدات غذائية».

وهوت الليرة اللبنانية 90 في المئة ما أدى إلى سقوط كثيرين في براثن الفقر، ولا تزال حكومة دياب تصرف الأعمال، قبل تشكيل حكومة تخلفها في إدارة شؤون البلاد، لكن السياسيين المنقسمين لم يتمكنوا من الاتفاق على حكومة منذ تكليف الحريري في أكتوبر الماضي.